

## وزارة العمل الأمريكية

### استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2023

تونس

حققت تونس في عام 2023 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وضاعفت الحكومة المبالغ المالية المدفوعة لتصل إلى ما يقرب من 32 دولاراً لأكثر من 500,000 مشارك في برنامجها الخاص بدعم العودة إلى المدرسة لإبقاء الأطفال في المدرسة. كما أدانت وحكمت على 18 فرداً بتهمة ارتكاب جرائم متعلقة بعمالة الأطفال. ومع ذلك، فإن ميزانية مفتشية العمل المخصصة للموظفين والوقود والنقل غير كافية لإجراء عمليات التفتيش، وخاصة في المناطق النائية من البلاد. وعلاوة على ذلك، تفتقر الحكومة إلى نظام مركزي لرقمنة سجلات المحكمة، مما يؤدي إلى بيانات محدودة بشأن التحقيقات والملاحقات القضائية والإدانات المتعلقة بجرائم عمالة الأطفال. إلى جانب ذلك، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لإزالة الحواجز من أمام الوصول إلى التعليم وتخفيف مخاطر عمالة الأطفال بالنسبة لأطفال المناطق الريفية والمهاجرين.

الإجراءات الحكومية المقترحة أدناه من شأنها سد الثغرات التي حددتها وزارة العمل الأمريكية في تنفيذ تونس لالتزاماتها الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

المجال	الإجراء المقترح
إطار العمل القانوني	زيادة مبلغ الغرامات المفروضة على أولئك الذين يستخدمون الأطفال في انتهاك لإجراءات الحماية المنصوص عليها في قانون عمالة الأطفال لردع الانتهاكات المحتملة والحد من العودة إلى الجريمة. تجريم ووضع عقوبات على استخدام جميع الأطفال في الدعارة.
الإنفاذ	توفير عدد كافٍ من الموظفين والموارد الأخرى، بما في ذلك الوقود والمواصلات، لتمكين مفتشية العمل من إجراء عدد أكبر من عمليات التفتيش، خصوصاً في المناطق النائية وفي الاقتصاد غير الرسمي. توفير التدريب الكافي لمفتشي العمل للتعرف على عمالة الأطفال.
	زيادة عدد مفتشي العمل من 215 إلى 284 لضمان توفير تغطية كافية للقوى العاملة لحوالي 4.2 مليون عامل. جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالغرامات المالية المدنية التي يتم تحصيلها لانتهاكات عمالة الأطفال.
	جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالجهود المبذولة لفرض الحظر الجنائي على أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك عدد التحقيقات الجنائية المتعلقة بعمالة الأطفال التي أجريت، والملاحقات القضائية التي تم الشروع فيها، والإدانات التي تم تحقيقها بالفعل.
	ضمان أن تكون أجهزة إنفاذ القانون والهيئات القضائية على علم كامل بوجود وتطبيق العقوبات الخاصة بمكافحة الإتجار بالبشر وفرض هذه العقوبات عند الاقتضاء.
	ضمان عدم محاكمة الأطفال الذين تعرضوا للاستغلال بشأن التورط في أنشطة الإتجار، وإحالتهم بدلاً من ذلك إلى الخدمات الاجتماعية والنفسية.
التنسيق	ضمان المشاركة الفعالة والانخراط المستمر لجميع أصحاب المصلحة المعنيين المشاركين في منع عمالة الأطفال والقضاء عليها من خلال إنشاء آلية تنسيق جديدة لتحل محل اللجنة القيادية لمكافحة عمالة الأطفال.
سياسات الحكومة	تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة عمالة الأطفال ونشر نتائج الأنشطة على أساس سنوي.
البرامج الاجتماعية	جمع ونشر البيانات الخاصة بمدى وطبيعة عمالة الأطفال، فضلاً عن مخاطر الانخراط في عمالة الأطفال، لغرض رسم السياسات العامة ووضع البرامج.

تعزيز الجهود الرامية إلى إزالة الحواجز وجعل التعليم متاحاً لجميع الأطفال، بما في ذلك أطفال الريف والمهاجرون، من خلال تحسين الوصول إلى وسائل النقل والمياه وموارد التعلم غير العربية.

توسيع البرامج القائمة لمعالجة نطاق مشكلة عمالة الأطفال بشكل شامل، بما في ذلك في الزراعة، وصيد الأسماك، والتجارة، والتصنيع، والعمل المنزلي، والبناء.

ضمان أن تكون الخدمات المقدمة لضحايا الإتجار بالبشر متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تكون خدمات الترجمة متاحة لجميع اللغات ذات الصلة، بما في ذلك لغة الإشارة، لمساعدة الناجين في تلقي الخدمات.

إنشاء خيارات الدعم وإعادة التوطين على المدى الطويل للناجين من عمالة الأطفال، بما في ذلك الاتجار بالأطفال.